فيما تستكمل الحكومة اعداد السياسات الجديدة لتحسين بيئة الاستثمار

ارتفاع الطلبات لتمويل مشاريع ضخمة بكلفة معلنة تتجاوز الـ 100 مليار دولار

زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية ومنها الخليجية بنسبة بلغت 57.5 بالمئة عن العام الماضي

البنك الدولي: اليمن أحرز تقدما فى العديد من المؤشرات في مجال سهولة ممارسة الأعمال

صنعاء / متابعات :

تستكمل الحكومة اليمنية حاليا إعداد جملة من الإجراءات والسياسات الجديدة لتحسين بيئة الاستثمار، فى ضوء تنامي تدفق الاستثمارات الخليجية والعربية والعالمية، وارتفاع طلبات تمويل مشاريع ضخمة وعملاقة تتجاوز تكاليفها المعلنة حاجز المائة مليار دولار وخصوصا بعد انعقاد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار فى صنعاء أواخر إبريل المنصرم.

وتهدف السياسيات الجديدة إلى مواصلة جهود الإصلاحات الشاملة وتطوير التشريعات القائمة لمنح المزيد من التسهيلات وتحسين أداء الإدارة الحكومية وكبح الفساد وتعبئة الموارد اللازمة للوفاء بمتطلبات النمو المتسارع للاقتصاد اليمني .

وفي هذا السياق اكد الاخ صلاح العطار، رئيس الهيئة العامة للاستثمار إن الإصلاحات الحكومية تستهدف مواصلة جهود تحسين البيئة الاستثمارية ، موضحا أن الجهود الحكومية منصبة على مراجعة جميع السياسات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر والقوانين المنظمة ومنها قانون البنوك وقانون البنك المركزي اليمنى والقانون التجاري وقانون الشركات التجارية وقانون الأسماء التجارية وقانون الملكية الفكرية والعلامات التجارية وقانون الجمارك وقانون الضرائب وقانون تملك الأجانب وقانون الاستثمار .

وأضاف: تستند السياسات الحكومية الجديدة إلى مقومات كبيرة وفرص متميزة للاستثمار وضمانات وتسهيلات واسعة مكفولة بقانون استثماري متميز، سواء من حيث الإعفاءات لضريبية والجمركية المنافسة على المستوى الإقليمي أو من حيث الضمانات الموثقة التي تمنع تأميم المشروعات أو الاستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها تحت أي ظرف إلا من خلال حكم قضائي.

وكان تقرير ممارسة الأعمال 2008 (العدد الخامس) الصادر حديثا ضمن سلسلة التقارير السنوية التى يصدرها البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية ، قد أثنى على الجهود الحكومية المبذولة لتحسين مؤشرات بيئة الأعمال والاستثمار، مما أهل اليمن إلى أن يحرز تقدما فى عديد من المؤشرات ويتقدم إلى المركز 113 من بين 187 فى مجال سهولة ممارسة الأعمال، بينما جاء ترتيب اليمن فى المركز التاسع بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويقول المؤلف الرئيسي للتقرير السيد سيمون جانكوف : «تسبق اليمن نسبياً بعض البلدان الأخرى فى المنطقة فيما يتعلق بالتعامل مع اللوائح التنظيمية الخاصة باستخراج التراخيص، حيث تحتل المركز 35، بينما جاءت عمان فى المركز 130، كما احتلت اليمن المركز 41 بالنسبة لمؤشر سهولة تنفيذ العقود، بينما جاء ترتيب الإمارات 144 ، إلا أنها فى المقابل تأتى فى مراكز متأخرة فى عدد من مؤشرات التقرير وخصوصا ذات الصلة ببدء المشروعات مما أثر على ترتيبها وهو ما يتطلب ثمة إصلاحات فى هذا الشأن».

وبالتزامن مع صدور هذا التقرير أطلقت الهيئة العامة للإستثمار مطلع ديسمبر الجاري مشروعاً طموحا يستهدف تبسيط إجراءات إنشاء الشركات التجارية فى اليمن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

ويقول عبد الكريم الأرحبي ، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي إن هذا، يأتي ضمن الخطوات والإجراءات العاجلة التى حرصت الحكومة على تبنيها فى مرحلة ما بعد انعقاد مؤتمر فرص الاستثمار، بهدف تفعيل وتطوير البنية التشريعية والمؤسسية المرتبطة بالاستثمار وبما يساعد على تكوين أنظمة إدارية محفزة لعملية تطبيق التشريعات بكفاءة عالية فى ظل بيئة تنافسية.. مبينا أن من بين تلك الإجراءات والتي تعكف الحكومة حاليا على استكمالها تعزيز نظام النافذة الواحدة وإعادة النظر فى الترتيبات المؤسسية المعنية بالاستثمار وتطبيق دليل الخدمات الحكومية الذي يتضمن كافة الإجراءات اللازمة لسرعة إنجاز المعاملات وبما يوفر الجهد والوقت والتكلفة، بالإضافة إلى استكمال الإصلاحات النقدية والمالية فى القطاع المالي بهدف تعزيز القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتكوين مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة.

وشهدت السبعة الأشهر المنصرمة التى أعقبت مؤتمر فرص الاستثمار توالى إعلان شركات عالمية عن توجهات جادة لديها لتنفيذ مشاريع ضخمة وعملاقة فى اليمن وفى مقدمتها مجموعة شركات متعددة الجنسيات بقيادة شركة «نامكين جونز» التى أعلنت عزمها تنفيذ مشاريع استثمارية فى اليمن بكلفة إجمالية تصل إلى نحو 70 مليار دولار على مدى عقد من الزمن ومباشرة شركة خليجية فى استكمال إجراءات بدء تنفيذ مدينة النور فى المنطقة المطلة على باب المندب مع تنفيذ جسر يربط اليمن بجيبوتي ضمن مشروع ضخم يتوقع الخبراء أن تتجاوز تكلفته 20 مليار دولار.

وفيما دشنت شركة القدرة القابضة الإماراتية باكورة استثمارات عملاقة بمشروع أبراج صنعاء وعدن، شرع مستثمرون خليجيون ومصريون ويمنيون فى إجراءات تنفيذ مشروع مدينة «فردوس عدن» السكنية والسياحية فى رأس عمران بتكلفة تقدر بـ 10 مليارات دولار بالتزامن مع بدء إجراءات تنفيذ مشروع « مدينة جنان عدن السياحية » التابعة لمجموعة بغلف وشركاه القابضة السعودية مع شركاء يمنيين وخليجيين و بتكلفة 4 مليارات دولار، و تدشين شركات خليجية أخرى إجراءات تنفيذ مشاريع استثمارية فى المجالات العقارية والسياحية بمئات الملايين من الدولارات ومنها شركة «الديار» القطرية التى تنفذ مشروع سياحياً فى صنعاء بتكلفة تصل إلى 600 مليون دولار.

إلى ذلك أعلنت عدة شركات أوروبية و صينية وروسية وأمريكية عزمها تنفيذ مشروعات عملاقة فى اليمن خلال الفترة القادمة فور استكمال إجراء دراسات الجدوى لتلك المشاريع من قبل فرق فنية أوفدتها لهذا الغرض.

ووفقا لأحدث بيانات صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار فإن الجمهورية اليمنية شهدت فى الفترة من ابريل – سبتمبر 2007 نموا ملحوظا فى تدفق الاستثمارات الخارجية وسيما الخليجية، وبنسبة زيادة بلغت 57,5 بالمئة عن نفس الفترة من العام 2006.

وحسب تقرير إحصائي حديث لهيئة الاستثمار فان المشاريع المرخصة في الفصل الثالث من 2007 والبالغة 110 مشاريع تجاوزت إجمالي المشاريع المرخصة فى النصف الأول من العام 2007، والتي لم تتعد 102 مشاريع، رغم الزيادة الملحوظة فى المشاريع المرخصة فى النصف الأول من العام 2007 مقارنة بـ 78 مشروعا فى الفترة المقابلة من 2006.

واعتبرت الهيئة العامة للاستثمار، تدفق الاستثمارات الضخمة على اليمن بعد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار المنعقد بصنعاء أواخر أبريل الماضي برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤشر إيجابي على تحسن بيئة الاستثمار و ثمرة للإصلاحات الحكومية والإجراءات والاستراتيجيات التى اتخذت لتحسين المناخ الاستثماري، فضلا عن معالجة المعوقات التى كانت تواجه المستثمرين، وتسهيل إجراءات تسجيل المشاريع من خلال تبنى نظام النافذة الواحدة وتخصيص أراضى للاستثمارات وتحديد مناطق صناعية بالمحافظات.

وكانت حركة الاستثمار بدأت بالانتعاش بعد شروع الدولة فى تنفيذ برنامج طموح للإصلاحات الشاملة منذ منتصف التسعينات استهدف تجاوز جملة المشكلات التى أعقبت إعادة توحيد شطري اليمن فى 22 مايو 1990، ومواجهة التحديات الأخرى ذات العلاقة بالمتغيرات التى شهدتها المنطقة والعالم مطلع التسعينات، وتمكنت فى سنوات تعد قياسية من رفع معدلات النمو الاقتصادي الى 5,5 بالمئة في 2006 مقارنة مع سالب 1,4 فى عام 90 وانعكس ذلك بشكل ايجابي في استقطاب الاستثمارات وخصوصا الخليجية.

وبحسب عبد اللطيف ابراهيم المقرن، المستشار الاقتصادي لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، فإن حجم الاستثمارات الخليجية في اليمن خلال الفترة من عام 1995ـ 2005 م بلغت حوالي 539 مليون دولار في حين بلغ حجم الاستثمارات اليمنية في دول المجلس 418 مليون دولار خلال نفس الفترة ، موضحا أن استثمارات المملكة العربية السعودية تشكل أكثر من 80 بالمئة من الاستثمارات الخليجية في الجمهورية اليمنية.

ويسعى اليمن من خلال خطة تنمية عشرية مدعومة من المانحين رفع معدلات النمو الاقتصادي السنوي من «4,1» بالمئة إلى «7,1» بالمئة وبما يؤهله للاندماج في الاقتصاديات الخليجية وصولا إلى اندماج اليمن الكامل في عضوية مجلس التعاون الخليجي بحلول العام 2015.

ويتوقع خبراء ومسؤولون أن يشهد اليمن في الفترة القادمة طفرة كبيرة في استقطاب الاستثمارات الخليجية والعالمية نظرا للمقومات الاستثمارية الكبيرة والتحسن المستمر لبيئة الاستثمار.

من بين الإجراءات والسياسات التي تعكف الحكومة على استكمالها حاليا :

استكمال الإصلاحات النقدية والمالية فى القطاع المالي

مشروع تبسيط إجراءات إنشاء الشركات التجارية والاستثمارية

تعزيز نظام النافذة الواحدة وإعادة النظر فى الترتيبات المؤسسية المعنية

تطبيق دليل الخدمات الحكومية المتضمن الإجراءات اللازمة لسرعة إنجاز المعاملات

استكمال الإصلاحات النقدية والمالية فى القطاع المالي

تكوين مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة

في أول يوم للدوام بعد إجازة عيد الاضحى

تفاوت الانضباط الوظيفي في محافظات الجمهورية

محافظات/عبدالواسع راجح / نعائم خالد / محمد الورافي/ سبأ:

تفاوتت نسبة الانضباط في اليوم الأول من الدوام الرسمي عقب إجازة عيد الأضحى المبارك للقطاع العام والمختلط بمحافظات الجمهورية من محافظة إلى أخرى.

وبلغت نسبة الانضباط بمديريات وادي حضرموت والصحراء 97 %، وقال مدير عام مكتب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بوادي حضرموت والصحراء عبدالقادر احمد الكاف ان المكتب كلف فريقا بالنزول الميداني إلى جميع المرافق والمؤسسات الحكومية في القطاعين العام والمختلط للتأكد من التزام الموظفين والعاملين بالدوام الرسمي، مؤكدا على ان النتائج التي حصل عليها الفريق كانت جيدة جدا .

وفي محافظة صعده بلغت نسبة الانضباط 86% ونسبة الغياب 10 % فيما بلغت نسبة الأجازات 4%.

وأوضح مدير عام مكتب الخدمة المدنية علي سعد الرضي ان تم تكليف فريق للنزول الميداني لمتابعة الانضباط الوظيفي والالتزام بالدوام الرسمي. واعتبر نسبة الالتزام بالمحافظة كانت جيدة ، مؤكدا على انه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن الدوام الرسمي.

وفي الجوف تفقد وكيل محافظة الجوف منصور بن سالم عبدان العمل في المرافق والمؤسسات الحكومية والمكاتب التنفيذية بالمحافظة ، واطلع خلال ذلك على مستوى الالتزام بالدوام الرسمي وحضور الموظفين بعد إجازة عيد الأضحى المبارك .

وأكد الوكيل على أن الانضباط الوظيفي و الالتزام بالدوام الرسمي من المعايير الأساسية للموظف الكفء، وان هذه المناسبات تعد مقياسا جيدا للانضباط الإداري، وأشاد الوكيل بانضباط موظفي فرع المؤسسة العامة للاتصالات بالدوام الرسمي.

وفي مدينة رداع اطلع وكيل محافظة البيضاء المساعد لشؤون مديريات رداع علي محمد المنصوري والأمين عام للمجلس المحلي بمدينة رداع عبد الله أبو طالب خلال زيارته أمس لعدد من المرافق الخدمية بمدينة رداع على سير الأداء والانضباط الوظيفي لدى العاملين في تلك المرافق خلال إجازة عيد الأضحى المبارك حيث بلغت نسبة الانضباط الوظيفي في فروع المكاتب والمؤسسات والدوائر الحكومية بمديريات رداع في اليوم الأول من إجازة عيد الاضحى المبارك 90 %.

وأكد مدير مكتب الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية بمديريات رداع أحمد ناصر الزيادي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المكتب سيتخذ كافة الإجراءات القانونية لمعاقبة المتخلفين عن الحضور والغياب للدوام الرسمي وسيتم رفع بالغائبين إلى الإدارة العامة بالمحافظة،منوها بأن المكتب شكل خمس لجان ميدانية للنزول إلى كافة المرافق والمؤسسات الحكومية وللتأكد من مدى الحضور والغياب عقب إجازة عيد الاضحى المبارك وتستمر على مدى ثلاثة أيام .

وفي محافظة عدن بلغت نسبة الانضباط الوظيفي عقب إجازة عيد الأضحى المبارك في يومها الأول 97 % .

وأوضحت الأخت سميرة صالح عقربي ، مدير عام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة أن فرق تابعة لمكتب الخدمة نفذت نزولاً ميدانياً إلى 90 مرفقا للوقوف على مدى الانضباط الوظيفي.

وقالت «أن عملية المتابعة والنزول الميداني ستتواصل خلال اليومين القادمين لتحقيق الانضباط الوظيفي ورفع التقارير عن حالة الدوام الوظيفي تنفيذا للقانون وبما يحقق المصلحة العامة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتغيبين».

وفي محافظة ريمة بلغت نسبة الانضباط الوظيفي في اليوم الأول من الدوام الرسمي عقب إجازة عيد الأضحى المبارك 80 % من إجمالي كشوفات مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة .

وكان وكيل محافظة ريمة عبده محمد بعاس تفقد أمس عددا من المكاتب التنفيذية بالمحافظة عن سير عملية الانضباط الوظيفي بالمحافظة، حيث عقد اجتماعا مع عددا مدراء العموم والإدارات وحثهم على الالتزام بالدوام الرسمي بعد إجازة عيد الأضحى المبارك.

وفي محافظة شبوة بلغت نسبة الحضور لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة خلال يوم العمل الأول الذي أعقب إجازة عيد الأضحى المبارك 76 % .

وقال مدير إدارة الرقابة والتفتيش بمكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة محمد محسن عبدالله السليماني «إنه ومن خلال النزول الميداني للمختصين في مكتب الخدمة إلى كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة العاملة في مركز المحافظة والبالغ عددها (45) وحدة إدارية وتفقد حوافظ الدوام فيها فقد بلغ إجمالي عدد الموظفين الذين يأباشروا إعمالهم خلال هذا اليوم(أمس) ألفا و (349) موظف وموظفة ، فيما بلغ عدد المتغيبين عن العمل في وحداتهم الإدارية (421) موظف وموظفة وبنسبة 24 %.

وأضاف» أن نسبة الحضور لموظفي المحافظة خلال يوم العمل الأول الذي أعقب إجازة العيد هي نسبة جيدة إذا ما تم النظر إلى إن معظم موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة العاملين في مركز المحافظة هم من خارجها ومن مديريات المحافظة المختلفة التي تتميز بمساحة جغرافية واسعة ومترامية الأطراف، كما إن هناك موظفين كثيرين من محافظات أخرى» .

تجدر الإشارة إلى إن نسبة حضور موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة بالمحافظة خلال يوم العمل الأول من إجازة عيد الفطر الماضي بلغت 74 % .

وفي محافظة المحويت بلغت نسبة الانضباط الوظيفي خلال اليوم الأول من الدوام الرسمي عقب إجازة عيد الأضحى المبارك 97%.

وأوضح نائب مدير مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة مرشد حبيش إن اليوم الأول قد شهد تواجد غالبية موظفي الجهاز الإداري للدولة بالمحافظة حسبما أسفرت عنه عمليات النزول الميداني للجان التفتيش الوظيفي المكلفة من الخدمة المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمجلس المحلي.

وقال « أن اللجان قد رصدت حالات الحضور والانضباط الوظيفي حيث تبين ان نسبة الغياب لم تتجاوز 3 %»،لافتاً إلى أن البنك المركزي اليمني ومكتب التخطيط والتعاون الدولي ومكتب وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بالمحافظة سجلت أعلى نسبة انضباط وظيفي بلغت 100 %خلال اليوم الأول من الدوام الرسمي.

وفي محافظة إب بلغت نسبة الانضباط الوظيفي في مكاتب الجهاز الإداري للدولة ومكاتب القطاعين العام والمختلط في المحافظة قرابة 98 % فيما لم تتجاوز نسبة الغياب عن 2 % فقط.

وأوضح تقرير مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة أن الفرق الميدانية التابعة للخدمة المدنية نفذت عملية تفتيش في 98 مكتب وفرع من فروع الجهاز الإداري للدولة بالمحافظة وتبين أن عدد الموظفين الغائبين خلال اليوم الأول من الدوام الرسمي عقب إجازة عيد الأضحى المبارك حوالي 85 موظف من أصل 4 آلاف و252 موظف.

وفي محافظة حجة أكد مدير عام الخدمة المدنية والتأمينات في المحافظة / محسن أحمد لطف بأن إجازة عيد الأضحى المبارك بلغت (90 %) فيما بلغت نسبة الغياب (10 %) من إجمالي المكاتب التنفيذية والمؤسسات والمصالح الحكومية بمركز المحافظة، مشيراً إلى أن تلك النسبة تمت بعد نزول الفرق الميدانية من موظفي الخدمة المدنية لتلك المؤسسات والمكاتب الحكومية والذين أطلعوا على حوافظ الدوام، موضحاً بأن مكتب الخدمة سيتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمعاقبة المتغيبين حتى يكونوا عبرة لغيرهم ولما فيه الصالح العام.

وفي محافظة تعز أوضح الأخ / عبدالسلام الحزمي مدير عام الخدمة المدنية في المحافظة أن نسبة الغياب في المرافق الحكومية في أول أيام الدوام الرسمي بعد قضاء إجازة عيد الأضحى المبارك، كانت نسبة ضئيلة، مؤكداً أن مكتب الخدمة بالمحافظة سيواصل متابعة المرافق والعاملين فيها خلال الأيام المتبقية.

في دراسة عملية حول العنف ضد الأطفال :

التشريعات اليمنية كفلت للأطفال الحماية من العنف والإساءة

صنعاء / متابعات:

أكدت دراسة بحثية حديثة أن التشريعات اليمنية توفر حماية جنائية للطفل ضد كثير من الأفعال والأعمال التي تدخل في مفهوم العنف والإساءة.

وأوضحت الدراسة التي تناولت « الحماية الجنائية للأطفال ضحايا العنف والإساءة في اليمن»أن الحماية الجنائية للطفل في التشريعات اليمنية منها ما هو بنص جنائي عام يوفر حماية جنائية عامة للطفل بصفته إنسان يتمتع بجميع حقوق الإنسان ومنها ما هو بنص خاص توفر جميعها حماية جنائية خاصة للطفل من العنف والإساءة بحيث تكون العقوبة فيه مشددة إذا كان المجني عليه طفلاً.

وأوصت الدراسة التي نال بموجبها في نوفمبر الماضي الباحث عادل دبوان الشرعبي درجة ماجستير في حقوق الطفل من كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية في بيروت ضمن اول دفعة متخصصة في هذا المجال في الوطن العربي تضم 18 باحثا، أوصت بتوسيع نطاق الحماية الجنائية للأطفال من الإهمال وسوء المعاملة من خلال الإسراع في أعداد وإصدار لائحة قانون حقوق الطفل بحيث تشمل تعريفات وأنماط وأشكال للإهمال وسوء المعاملة بالقدر الممكن.

بالإضافة إلى مواد تحدد قياس لأفعال الإهمال وسوء المعاملة وبحد أدنى أكثر صور الإهمال انتشارا كالإهمال التعليمي وقياسه من خلال عدم إلحاق الطفل في الدراسة أو تسربه من التعليم، والإهمال الصحي وقياسه من خلال عدم تطعيم الطفل وعدم أعطائه الدواء عند تعرضه الدائم للأمراض، إلى جانب الإهمال الجسدي ويقاس من خلال وجود مؤشرات واضحة على سوء غذاء الطفل وإهمال ملابسه.

كما أوصت الدراسة اعتبار حالات التعرض للانحراف في قانون رعاية الأحداث حالات إهمال وسوء معاملة للطفل من الوالدين أو من يقوم مقامهما وتحديد عقوبة عليهم في حالات وجود الطفل في مثل هذه الحالات، وإيجاد الآليات لرصد لقضايا العنف والإساءة ضد الأطفال مثل مندوبين لحماية الطفل وما تضمنه مشروع تعديل قانون حقوق الطفل من إيجاد لمثل هؤلاء المندوبين وكذلك تحفيز مشاركة منظمات المجتمع المدني لرصد حالات العنف والإساءة ضد الأطفال من خلال مراكزها الإرشادية.

ودعت الدراسة إلى إيجاد آلية يستطيع الطفل نفسه أن يشكو من خلالها العنف والإساءة خاصة إذا كان واقع عليه من ولي أمره أو داخل أسرته بحيث توفر هذه الآلية للطفل الحماية عند تقديم الشكوى والسرية مثل خطوط المساعدة الساخنة كما ينبغي أن تشمل هذه الآلية توفير الحماية للأطفال الضحايا باعتبارهم شهودا وفقا لمبادئ توفير العدالة للأطفال ضحايا الجريمة والشهود المتعارف عليهم دوليا .

وشددت على أهمية أيجاد مراكز لإعادة تأهيل الأطفال ضحايا العنف والإساءة بعيدا عن دور رعاية الأحداث والتي لا يزال الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية يودعون فيها مع أنهم ضحايا وليسوا جناة، وبناء قدرات العاملين في مؤسسات رعاية الأطفال للحد والوقاية من قضايا العنف والإساءة، إلى جانب نشر مواد التوعية في أوساط المجتمع للأطفال حول كيفية وقاية أنفسهم من العنف، وتوعية العاملين في المؤسسات الصحية والتعليمية وأعضاء المجالس المحلية والأسر بمشاكل العنف والإساءة للأطفال وأثارها وأخطارها.

وأكد الباحث ان بناء بيئة حامية للأطفال تساعد على عدم تعرضهم للعنف والإساءة والإهمال يتطلب عناصر كثيرة إلى جانب التشريعات القانونية منها العمل على تنفيذ هذه التشريعات والتوعية والتدريب وبناء القدرات ومشاركة المجتمع وتطوير مهارات الأطفال للتصدي للعنف وتوفير خدمات التأهيل وإعادة الدمج وتأسيس برامج مستدامة للرصد والتبليغ وهذه هي خلاصة النتائج والتوصيات الأخرى إلى جانب تحسين الأوضاع المعيشية للأسر من اجل المساهمة في الحد من هذه المشاكل.

وقسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول الحماية الجنائية لحق الطفل في الحياة والسلامة الجسدية، فيما تضمن الفصل الثاني الحماية الجنائية للطفل من الاستغلال الجنسي والاقتصادي وكافة أشكال الاستغلال الضارة، بينما تطرق الفصل الثالث إلى الحماية الجنائية لحقوق الطفل في الرعاية وحسن التنشئة والوقاية من الإهمال وسوء المعاملة.. حيث استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستقراء للنصوص الجنائية في التشريعات اليمنية ومقارنتها مع نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل لمعرفة مدى توفر الحماية الجنائية للطفل في النصوص الجنائية الوطنية ومدى توافقها مع الحماية التي كفلتها المواثيق الدولية\ وبالذات اتفاقية حقوق الطفل مع الاستفادة من قواعد الشريعة الإسلامية لمعرفة مدى توفيرها للحماية الجنائية للطفل في حال عدم وجود نصوص جنائية صريحة في القوانين اليمنية في بعض القضايا التي يكون الطفل فيها ضحية ومجني عليه وذلك باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع في الجمهورية اليمنية.

وأشارت الدراسة إلى أن الإحصاءات الرسمية تبين أن (165) طفلا تم إيداعهم دور التوجيه الاجتماعي الخاصة برعاية وتأهيل الأحداث عام 2006م بسبب القضايا الجنسية، منهم (85) طفلا هم بالأساس ضحايا لجرائم استغلال جنسي من قبل الآخرين.. ونقل الباحث عن دراسة أجريت سابقا حول العنف ضد الأطفال في اليمن ، أن نسبة 21% من حجم عينة الأطفال الذين أجريت عليهم الدراسة ادخلوا إلى دور الأحداث بسبب جرائم جنسيه تمثلت بالاغتصاب والإيذاء الجنسي وهم أساسا ضحايا للانتهاك الجنسي أي مجني عليهم وليس جناة.

ومنوها إلى ان تقرير وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أوضح أن دور الإيواء تسلمت خلال العام 2006م نحو (900) طفل من الأطفال اليمنيين الذين تم تهريبهم إلى المملكة العربية السعودية، واعتبرت الدراسة هؤلاء الأطفال ضحايا للإهمال وسوء المعاملة حيث تعرضوا للعنف والإساءة وحرموا من كثير من حقوقهم وتعرضوا للانحراف والبعض منهم انحرف بسبب هذا الإهمال.

وأشارت الدراسة إلى ان هذه الإحصاءات تؤكد أهمية البحث عن الأفضل لتوفير حماية جنائية للاطفال، حيث ان حقوق الطفل التي نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير والتشريعات الوطنية تعد بلا معني مالم تواكبها نصوص جنائية تعزز حماية هذه الحقوق وتتضمن جزاءات من شأنها القيام بالردع المناسب والكافي عند الاعتداء علي حقوق الطفل اوانتهاكها خاصة وان الطفل مخلوق ضعيف لا يستطيع حماية نفسه من الأخطار التي تحدق به ، فهو ضعيف القدرات الجسمانية ولم تنمو بعد مداركه النمو الكافي الذي يستطيع به الدفاع عن نفسه عند وجود الأخطار التي قد تحدق به، الأمر الذي يسهل علي بعض ضعفاء النفوس ارتكاب جرائمهم ضده أو استغلاله دون خوف من فشل أو عقاب.

بلغ عددهم خلال العام الجاري اكثر من 24 ألف طالب وطالبة :

ارتفاع عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني

تعز في الصدارة تليها الأمانة وعدن ثالثا من حيث الملتحقين بالدراسة المهنية

وزير التعليم الفني: الزيادة مردها تنامي وعي المجتمع والشباب بأهمية هذا النوع من التعليم

الوزارة تعتزم تنفيذ دراسة ميدانية لمعرفة احتياجات السوق من الكوادر المدربة

صنعاء / سبأ:

بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمؤسسات التدريبية التابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن خلال العام التدريبي الجاري 2007 / 2008م 24 ألفاً و126 طالباً وطالبة مقيدين في 65 مؤسسة تدريبية مهنية وتقنية بزيادة 1960 طالباً وطالبة عن العام التدريبي المنصرم 2006 / 2007 م ، والذي وصل عدد الطلاب فيه إلى 22 ألف و166 طالب وطالبة.

كما أرتفع عدد الطلاب المقيدين في كليات المجتمع خلال هذا العام إلى (4850) طالباً وطالبة بزيادة (993) طالب وطالبة عن العام الماضي ، فيما وصل عدد الطلاب الملتحقين في المعاهد التقنية إلى (8994) طالباً وطالبة بزيادة (566) طالباً وطالبة، وبلغت الزيادة في عدد الطلاب الملتحقين في المعاهد المهنية (3948) ليرتفع عدد الملتحقين إلى (10282) طالباً وطالبة.

وأرجع الدكتور ابراهيم عمر حجري ، وزير التعليم الفني والتدريب المهني ، هذه الزيادة في عدد الملتحقين إلى تنامي الوعي لدى المجتمع والشباب بأهمية هذا النوع من التعليم باعتباره الطريق الأمثل للحصول على فرصة عمل فور التخرج كون ما سيتلقاه الطالب في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من مهارات سيوفر لديه الخبرة الكافية للاندماج المباشر بسوق العمل.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) قال الاخ الوزير: " أن ما ساعد على تغيير نظرة المجتمع الدونية تجاه التعليم الفني والتدريب المهني هو ذلك الاهتمام والتوجه من قبل القيادة السياسية والحكومة لتطوير منظومة التعليم الفني باعتباره الطريق الصحيح نحو النهوض بالاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية الى الأمام ، لاسيما وأن اليمن مقبلة خلال الفترة المقبلة على استثمارات واسعة في شتى المجالات تتطلب توفير وإعداد العمالة اللازمة والكوادر المدربة لتلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل والاستثمار المحلي والخارجي " .

وأشار إلى أن هذا العام شهد إقبالا متزايدا في عدد المتقدمين للدراسة بالمجال الفني والمهني وصلت إلى ضعف الطاقة الاستيعابية الحالية للمؤسسات التدريبية حيث بلغ عدد المتقدمين للالتحاق في 60 مؤسسة تدريبية موزعة على 14 محافظة بالإضافة إلى أمانة العاصمة خلال العام التدريبي الحالي (18510) طالب وطالبة تم قبول (9413) طالب وطالبة وبنسبة 51 في المائة.

وأوضح أن عدد المتقدمين للالتحاق بكليات المجتمع بلغ (2528) طالباً وطالبة تم قبول (1906) طلاب وطالبات وبنسبة 75 في المائة، وبلغ نسبة القبول للمتقدمين للالتحاق في المعاهد التقنية 43 في المائة حيث تم قبول (3753) طالباً وطالبة من أجمالي المتقدمين البالغ عددهم (8754) طالباً وطالبة، فيما تم قبول (3754) طالب وطالبة وبنسبة 52 في المائة من اجمالي المتقدمين للالتحاق بالمعاهد المهنية البالغ عددهم (7228) طالباً وطالبة.

وأشار حجري إلى أن محافظة تعز جاءت في الصدارة من حيث المتقدمين للدراسة في المعاهد المهنية والتقنية حيث وصل عددهم إلى (5376) طالب وطالبة للالتحاق في 7 معاهد ، وجاءت أمانة العاصمة ثانياً حيث بلغ عدد المتقدمين للالتحاق بالدراسة في 8 معاهد نحو (3869) طالب وطالبة، أما محافظة عدن فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث وصل عدد من تقدموا للالتحاق بالدراسة في 7مؤسسات تدريبية بالمحافظة إلى (2433) طالباً وطالبة.

كما بلغ عدد المتقدمين للالتحاق في محافظة حضرموت في 4 مؤسسات تدريبية (1146) طالب وطالبة، وعدد المتقدمين للالتحاق في 3 مؤسسات في محافظة حجة (1115) طالباً وطالبة، ووصل عدد المتقدمين في محافظة الحديدة في 5 مؤسسات إلى (1063) طالباً وطالبة، ووصل في محافظة المحويت إلى (190) طالباً وطالبة، وفي محافظة صنعاء (1055) طالباً وطالبة، وتراوح عدد المتقدمين للالتحاق بمحافظات (ذمار ، ابين ، اب ، لحج ، عمران ، ريمة ، مأرب) مابين 27 الى 827 طالباً وطالبة.

وافاد الاخ وزير التعليم الفني والتدريب المهني، أن الوزارة اعتمدت خلال عملية التسجيل والقبول لهذا العام آلية جديدة في تنفيذ اختبارات القبول والمقابلة الشخصية للمتقدمين وتدريب 42 مشاركا من المختصين في شئون الطلاب في المعاهد المهنية والتقنية على مهارات تنفيذ اختبار الميول المهنية واختبار القدرات العقلية لدى المتقدمين للالتحاق بالمعاهد المهنية والتقنية، موضحا ان الهدف من هذه العملية هو تحديد الميول الذاتية للطلاب المتقدمين حتى يتم توزيعهم على التخصصات القريبة من قدراتهم وهو ما سيساعدهم على فهم ما سيتلقونه من مهارات بسهولة ويسر.

يشار إلى ان وزارة التعليم الفني والتدريب المهني تعتزم تنفيذ دراسة ميدانية لمعرفة متطلبات واحتياجات المنشآت الصناعية والانتاجية في السوق المحلية من الكوادر المدربة ومعرفة حجم مخرجات المؤسسات التدريبية المستوعبة لدى تلك المنشآت والتي يمكن أن تستوعبها خلال السنوات القادمة وتغطي احتياجات سوق العمل المحلية والخليجية.

وفي ذات السياق حثت الوزارة في ورقة علمية في ندوة خارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي التي عقدت مؤخرا بعدن بعنوان (دور العمالة اليمنية في عملية اندماج اليمن في مجلس التعاون ومتطلبات تأهيلها) على اهمية التنسيق لإعداد دراسة شاملة لسوق العمل الخليجي بما في ذلك السوق اليمني لتحديد الاحتياجات والمتطلبات من المهارات والكفاءات المهنية والتقنية تمهيداً لتأهيل قوة العمل اليمنية، بما يجعلها اكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المتطورة للسوق.

وأشارت الورقة إلى أن الهدف من الدراسة هو التوصل إلى تطوير نماذج واساليب فاعلة لربط سوق العمل بأنشطة التعليم الفني والمهني واشتقاق المعايير والكفاءات المهنية والتقنية لكافة المجالات وشروط ومعايير مستوياتها على ان تكون هذه المعايير محددة ودقيقة وقابلة للتطبيق وملبية للاحتياجات الحالية والمتوقعة لسوق العمل اليمني والخليجي.